

عن خطط لمباشرة البناء بأعداد أكبر بكثير في الأراضي المحتلة. لكن التجارب الماضية دلت على أن مثل هذه الخطط كثيراً ما يفشل في الوصول إلى أهدافه، وأن عمليات البدء بالبناء كثيراً ما تتخلف عن أهداف مناصري الاستيطان^(١٢). والملاحظ في هذا المضمار، أن معظم التقارير الإحصائية تتجاهل أو تشير لماماً إلى الزيادة الطبيعية في تعداد المستوطنين، علماً أن متوسط عدد أفراد العائلة مرتفع هنا قياساً بالمدن الإسرائيلية، ولهذه الظاهرة جذور عقائدية. كما توضح التقارير والبيانات الإحصائية تراجع مناصري حركة غوش إيمونيم والاستيطان الأيديولوجي بين صفوف القادمين الجدد خلال عقد الثمانينات، إلى أن اندلعت الانتفاضة واستنفرت فئة المستوطنين العقائديين، دون تغيير ملموس في التوازن القائم، مما يدل على أن الاستيطان هو مشروع اقتصادي مربح للمستوطنين، قبل أي شيء آخر. وهذا لا يعني التشكيك في حقيقة أن السواد الأعظم من المستوطنين هم من أنصار وأتباع معسكر اليمين الديني واليمين القومي المتطرف، والذين يعتبرون الأرض المحتلة جزءاً من أرض - إسرائيل الكبرى، إلا أن ثمة ترجيح في ارتباط زيادة تعداد القادمين الجدد أو تراجعهم، مباشرة أو موارد، بالتطورات السياسية الإقليمية؛ إذ تزامنت أعلى نسبة زيادة في تعداد المستوطنين الجدد مع نتائج الاجتياح الإسرائيلي للبنان في صيف العام ١٩٨٢، ثم دخول منظمة التحرير الفلسطينية دوامة الانشقاق، مما أعطى الإسرائيليين الانطباع أن المنظمة تعيش مرحلة الاحتضار والتلاشي التدريجي، وكذا تراجع معدل النمو السكاني الاستيطاني عام اندلاع الانتفاضة ثم بروز ظاهرة المستوطن الأيديولوجي لاحقاً.

الواقع الاقتصادي

يمتص قطاع البناء، سواء في إقامة البنى التحتية أو الخدمات العامة والحوافز المختلفة، معدلات عالية من الميزانيات المخصصة للنشاط الاستيطاني، وتتوزع النسب المتبقية على المرافق الانتاجية والاقتصادية المتعددة، وفق سلم أولويات يهدف إلى جذب المستوطنين الجدد أولاً، ويترك الباب مفتوحاً لامكانية تطوير المبادرات الانتاجية الفردية والجماعية، وعارضاً حوافز وإجراءات جمّة بغية استقدام أموال إضافية لاحقاً، قد يثمر توظيفها في دفع عمليات التطوير الاقتصادي والانتاجي نحو مرحلة نوعية جديدة حال بناء القاعدة البشرية الواسعة.

معظم المستوطنات مصنفة مناطق تطوير (أ) و(ب)، حيث تحصل المصانع في منطقة التطوير (أ) على هبات حكومية «تبلغ ٢٨ بالمئة من الاستثمار الاساسي. وقد بلغت ميزانية وزارة الصناعة والتجارة لهذا الغرض ٢١ مليون شيكل جديد في العام ١٩٩٠، كما تتلقى إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها ملايين الشيكلات سنوياً... ويحصل المستثمرون الذين يؤسسون المصانع في الأرض [المحتلة] على ضمانات حكومية لاستثماراتهم. ففي العام ١٩٩٠، مثلاً، منح المستثمرون الذين بنوا منشآت صناعية (هناك) ضمانات حكومية بلغت قيمتها حوالي ٢٠ مليون شيكل جديد، وتم رصد مبلغ ٨ ملايين شيكل جديد خلال العام ذاته لأغراض البنى التحتية الصناعية، ومبلغ ٣ ملايين شيكل جديد تقريباً للابحاث والتطوير^(١٣). ومن الحوافز والاعفاءات المعروضة، مثلاً، أنه «في وسع أصحاب رؤوس الاموال أن يدفعوا رسوماً وضرائب على المساحة الصناعية لا تتجاوز عُشر ما يتوجب على المساحة نفسها في منطقة غوش دان [وسط إسرائيل]، وهذه التدابير تغري المستوطنين المحتملين بإمكان العمل قرب بيوتهم. ففي مستعمرة ميتسور ادوميم، مثلاً، تستخدم ٨٤ مؤسسة نحو ١٧٠٠ عامل، وفي منطقة برقان الصناعية على طرف مستوطنة أريئيل، ثمة حالياً ٧٠ مؤسسة تقريباً ذات دورة رأس مال سنوي